

عنوان البحث

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كآلية لتحقيق الأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم والأبعاد

حامد حجر حسن¹

¹ طالب دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تخصص دراسات وثقافة السلام، السودان.
HNSJ, 2026, 7(4); <https://doi.org/10.53796/hnsj74/18>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/74/18>

تاريخ النشر: 2026/04/01م

تاريخ القبول: 2026/03/20م

تاريخ الاستقبال: 2026/03/12م

المستخلص

تتزايد في العقود الأخيرة أهمية مقاربة "الأمن الإنساني" التي تضع الإنسان، وليس الدولة، في قلب الاهتمامات الأمنية في هذا السياق، تبرز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كإحدى الآليات الأساسية لانتقال المجتمعات من حالة النزاع المسلح إلى حالة السلام المستدام. تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحليل دور هذه البرامج كأداة لتحقيق الأمن الإنساني من خلال تفكيك الهياكل المسلحة غير النظامية، وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين، ودمجهم مجددًا في المجتمع. تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف العلاقة الجدلية بين متطلبات الأمن القومي للدولة ومتطلبات الأمن الإنساني للأفراد والمجتمعات. توصلت الورقة إلى أن فعالية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لا تقاس فقط بعدد الأسلحة التي تم جمعها، بل بقدرتها على معالجة جذور الصراع، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية مستدامة، مما يعزز الأمن بمفهومه الإنساني الشامل. كما رصدت جملة من التحديات أبرزها ضعف الثقة بين الأطراف، وغياب التنمية المتزامنة، وهشاشة سيادة القانون. وأوصت الدراسة بضرورة دمج هذه البرامج في استراتيجيات وطنية شاملة لبناء السلام، واعتماد نهج يركز على المجتمعات المحلية، والاستثمار في الدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب الأبعاد الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: نزع السلاح، التسريح، إعادة الدمج، الأمن الإنساني، بناء السلام، المقاتلون السابقون.

RESEARCH TITLE

Disarmament, Demobilization, and Reintegration as a Mechanism for Achieving Human Security: A Study of Concepts and Dimensions**Abstract**

In recent decades, the concept of "Human Security," which places the individual, rather than the state, at the core of security concerns, has gained significant importance. In this context, Disarmament, Demobilization, and Reintegration (DDR) programs emerge as a fundamental mechanism for transitioning societies from armed conflict to sustainable peace (United Nations, 2006). This academic paper aims to analyze the role of these programs as a tool for achieving human security by dismantling irregular armed structures, rehabilitating former combatants, and reintegrating them into society. The paper employs a descriptive-analytical approach to explore the dialectical relationship between the state's national security requirements and the human security needs of individuals and communities. The paper concludes that the effectiveness of DDR programs is measured not only by the number of weapons collected but also by their capacity to address the root causes of conflict, achieve transitional justice, and provide sustainable economic and social alternatives, thereby enhancing security in its comprehensive human sense. It highlights key challenges, such as the lack of trust between parties, the absence of simultaneous development, and the fragility of the rule of law. The paper recommends integrating these programs into comprehensive national peacebuilding strategies, adopting a community-centered approach, and investing in psychosocial support alongside economic dimensions.

Key Words: Disarmament, Demobilization, Reintegration, Human Security, Peacebuilding, Former Combatants.

مقدمة:

شهد مفهوم الأمن تحولاً جذرياً في الفكر السياسي والاستراتيجي الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث بدأ الاتجاه يتشكل نحو نقد النظريات التقليدية التي كانت تركز حصرياً على الأمن العسكري للدولة وقدرتها على حماية سيادتها من التهديدات الخارجية (Paris, 2011). هذا التحول لم يكن اعتباطياً، بل جاء نتيجة لتحويلين رئيسيين شكلا ملامح النظام الدولي الجديد. يتمثل التحول الأول في تزايد عدد النزاعات الداخلية والأهلية على حساب الحروب التقليدية بين الدول، حيث أظهرت إحصاءات مراكز الدراسات الأمنية أن أكثر من تسعين بالمائة من النزاعات المسلحة في العقود الأخيرة كانت ذات طابع داخلي، وأن المدنيين شكلوا النسبة الأكبر من الضحايا، مما أثبت أن المواطن العادي هو الضحية الأكبر لهذه الصراعات (Berdal & Ucko, 2021). أما التحول الثاني فيتمثل في ظهور تهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والأوبئة العابرة للقارات، والتغير المناخي، والفقر المدقع، وهي تهديدات أثبتت أن مفهوم الأمن لا يمكن اختزاله في المعادلات العسكرية البحتة أو في إطار الدولة القومية وحده (عبد العال، 2022).

في خضم هذا التحول، تبلور مفهوم "الأمن الإنساني" كإطار بديل يضع الإنسان في مركز الاهتمام، معتبراً أن الأمن الحقيقي لا يتحقق إلا بحماية الأفراد من التهديدات المزمنة والمفاجئة التي تمس حياتهم وكرامتهم، سواء كانت حروباً أم مجاعات أم أمراضاً أم انتهاكات للحقوق الأساسية (United Nations Development Programme, 1994). وقد وجد هذا المفهوم طريقه إلى أدبيات الأمم المتحدة عبر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، ثم تبلور أكثر في أعمال لجنة الأمن الإنساني التي ترأسها السيدة ساداكو أوغاتا والأستاذ أمارتيا سين، والتي أكدت أن الأمن الإنساني يعني حماية جوهر الحياة البشرية بطرق تعزز الحريات البشرية وإمكانات الإنسان (عبد الله، 2020).

وفي سياق جهود إنهاء النزاعات المسلحة وبناء السلام، برزت برامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج" كأداة محورية لتثبيت اتفاقيات السلام وإعادة هيكلة البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد النزاع (United Nations, 2006). فقد شكلت هذه البرامج، منذ نهاية الحرب الباردة، عنصراً أساسياً في عمليات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث اعتبرت الآلية الرئيسية للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم المدني (Muggah, 2009). غير أن الممارسة العملية أظهرت أن اختزال هذه البرامج في إجراءات فنية لجمع السلاح وفصل المقاتلين لا يكفي لضمان سلام دائم. فالتجارب في أماكن مثل ليبيريا وسيراليون وكولومبيا وأفغانستان أثبتت أن نجاح هذه العملية يتوقف على مدى قدرتها على الانتقال من منطلق الأمن القومي الضيق إلى منطلق الأمن الإنساني الشامل، الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمجتمعية (Jennings, 2019). من هنا، تأتي أهمية هذه الورقة التي تسعى إلى معالجة الإشكالية النظرية والتطبيقية لتحويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج إلى آليات فاعلة لتحقيق الأمن الإنساني.

أهمية الدراسة:

تحدد أهمية هذه الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي في عدة أبعاد متكاملة. على المستوى النظري، تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية جوهرية تتعلق بالربط العضوي بين مفهوم الأمن الإنساني، الذي يُعد مفهوماً حديثاً نسبياً في أدبيات العلاقات الدولية وعلوم السياسة، وبين آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، التي غالباً ما تُعالج في الأدبيات الأمنية بشكل تقني منفصل عن أبعادها الإنسانية والاجتماعية (أبو النصر، 2019). كما تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول كيفية قياس فعالية برامج ما بعد النزاع، من خلال تقديم إطار تحليلي ينتقل بمؤشرات النجاح من المدخلات الكمية إلى المخرجات النوعية (خليفة، 2020).

أما على المستوى التطبيقي، فتقدم الورقة إطارًا تحليليًا يمكن لصانعي السياسات والممارسين في الدول الخارجة من النزاعات، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، الاستفادة منه في تصميم برامج نزع سلاح أكثر شمولية واستدامة (World Bank, 2020). فهي تقدم رؤية متكاملة تراعي حقوق الإنسان، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتتجاوز النماذج التقليدية التي أثبتت محدوديتها في سياقات عديدة (القرني، 2017). كما تقدم الورقة أدوات عملية لدمج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع جهود العدالة الانتقالية والتنمية المحلية وإصلاح قطاع الأمن (السيد، 2018).

على المستوى الإنساني، تتجلى أهمية الدراسة في تركيزها على الفئات الأكثر هشاشة في سياقات النزاع، مثل الأطفال والمقاتلين الذين جندوا قسرًا، والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة اللواتي غالبًا ما يتم تجاهلهن في البرامج التقليدية، والنازحين والمجتمعات المضيفة التي تتحمل أعباء إعادة الدمج (حامد، 2021). من خلال تسليط الضوء على هذه الفئات، تسعى الورقة إلى المساهمة في تحويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من أدوات أمنية تقنية إلى آليات إنسانية لحماية الكرامة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الممزق بفعل الحروب.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف التي تتوزع بين الجانب النظري التحليلي والجانب التطبيقي. يهدف الجانب النظري إلى تحليل العلاقة الجدلية بين مفهوم الأمن الإنساني وأهداف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وذلك من خلال تفكيك المكونات النظرية لكل مفهوم وبيان نقاط التقاطع والافتراق بينهما (Berdal & Ucko, 2021). كما يهدف إلى تقديم قراءة نقدية للأدبيات الأكاديمية والدولية حول هذه البرامج، واستخلاص الدروس المستفادة من التطورات النظرية التي شهدتها هذا الحقل المعرفي على مدى العقدين الماضيين (Jennings, 2019).

أما الجانب التحليلي فيهدف إلى تفكيك مكونات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الثلاثة بشكل منهجي، وبيان دور كل مكون من هذه المكونات في تعزيز أبعاد الأمن الإنساني المختلفة، سواء كان ذلك في مجال الأمن الشخصي أو الأمن الاقتصادي أو الأمن الاجتماعي أو الأمن السياسي (United Nations, 2006). كما يهدف إلى رصد وتحليل أبرز التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون تحويل هذه البرامج إلى آليات فعالة للأمن الإنساني، وذلك من خلال الاستناد إلى تجارب دولية مقارنة متنوعة تتيح استخلاص الأنماط المتكررة للنجاح والإخفاق (Muggah, 2009).

أما الجانب التطبيقي فيهدف إلى تقديم رؤية متكاملة في شكل توصيات عملية قابلة للتنفيذ، تستهدف تعزيز البعد الإنساني في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في مراحل ما بعد النزاع (World Bank, 2020). وتسعى هذه التوصيات إلى أن تكون مرجعًا عمليًا للجهات المعنية بتصميم وتنفيذ هذه البرامج، مع مراعاة خصوصية السياقات المختلفة والتنوع الثقافي والاجتماعي للمجتمعات التي تنفذ فيها هذه البرامج (القرني، 2017).

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الورقة للإجابة عن تساؤل رئيسي شامل، يتفرع عنه مجموعة من التساؤلات التفصيلية التي تغطي مختلف جوانب الموضوع. يتمثل التساؤل الرئيسي في: كيف يمكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تتجاوز كونها إجراءً تقنيًا آمنًا ضيقًا لتصبح آلية فعالة لتحقيق الأمن الإنساني بمقوماته المتعددة؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في تفكيك الإشكالية وتحليلها بشكل منهجي:

1. ما المقصود بالأمن الإنساني، وما هي أبعاده الأساسية السبعة (الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، السياسي)، وكيف ينبغي أن تنعكس هذه الأبعاد في تصميم برامج ما بعد النزاع (United Nations Development Programme, 1994)؟
2. ما هي المكونات الرئيسية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وكيف يرتبط كل مكون من هذه المكونات ببعضه أو أكثر من أبعاد الأمن الإنساني (United Nations, 2006)؟
3. ما هي طبيعة العلاقة التكاملية بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من جهة، وبين جهود العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن والتنمية المحلية من جهة أخرى (السيد، 2018؛ Walter, 2015)؟
4. ما أبرز التحديات والمعوقات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق قدرة هذه البرامج على تحقيق الأمن الإنساني، وكيف يمكن التغلب عليها (Berdal & Ucko, 2021؛ World Bank, 2020)؟
5. ما هي آليات التكامل المطلوبة بين هذه البرامج والجهود التنموية والعدالة الانتقالية لضمان الاستدامة ومنع العودة إلى النزاع (Muggah, 2009؛ Paris, 2011)؟

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي متكامل، وذلك من خلال الجمع بين أدوات الوصف وأدوات التحليل بشكل منهجي يتيح معالجة الإشكالية من زوايا متعددة (أبو النصر، 2019). يتجلى الجانب الوصفي في استعراض الأدبيات النظرية والمفاهيمية المتعلقة بكل من الأمن الإنساني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وذلك بالاعتماد على المصادر الأصلية مثل المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الصادرة عن الأمم المتحدة (United Nations Development Programme, 1994)، وكتب وأبحاث كبار الباحثين في هذا المجال (Muggah, 2009؛ Jennings, 2019). كما يشمل الجانب الوصفي تحديد المكونات والأبعاد الأساسية لكل مفهوم، وتصنيفها بشكل يسهل عملية التحليل لاحقاً.

أما الجانب التحليلي فيتمثل في تحليل العلاقات التكاملية والارتباطات المنطقية بين مكونات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وأبعاد الأمن الإنساني السبعة، وذلك من خلال بناء نموذج تحليلي يوضح كيفية مساهمة كل مرحلة من مراحل البرنامج في تحقيق كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني (Berdal & Ucko, 2021). كما يتضمن الجانب التحليلي دراسة نقدية للتجارب الدولية المتنوعة، حيث يتم الاستعانة بنماذج تطبيقية من دول مثل سيراليون وليبيريا وكولومبيا وأفغانستان ورواندا، كشواهد استرشادية لتوضيح آليات النجاح وأسباب الإخفاق، مع التركيز على استخلاص الدروس المستفادة بدلاً من تقديم دراسات حالة مطولة (World Bank, 2020).

يعتمد التحليل في هذه الورقة على مقارنة متعددة التخصصات، تستفيد من أدوات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تحليل الأبعاد السياسية والأمنية (Paris, 2011)، ومن أدوات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية (عبد الله، 2020)، ومن أدوات الاقتصاد السياسي في تحليل الأبعاد الاقتصادية والتنموية (خليفة، 2020). هذا التكامل المنهجي يتيح معالجة الموضوع بشكل شامل يتناسب مع تعقيد الظاهرة المدروسة.

مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده:

يمثل مفهوم الأمن الإنساني نقلة نوعية في الفكر الأمني المعاصر، حيث ينتقل بالتركيز من حماية الدولة ككيان سياسي إلى حماية الإنسان ككائن له كرامة وحقوق (United Nations Development Programme, 1994). وقد تبلور هذا المفهوم في سياق تاريخي شهد تحولين كبيرين: أولهما انتهاء الحرب الباردة وما رافقه من تراجع التهديدات العسكرية المباشرة بين الدول الكبرى، وثانيهما تصاعد النزاعات الداخلية والأهلية التي جعلت من المدنيين الهدف الأساسي للعنف (Paris, 2011). في هذا السياق، صدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، الذي يُعتبر الوثيقة التأسيسية لمفهوم الأمن الإنساني، حيث عرف الأمن الإنساني بأنه يتضمن بعدين رئيسيين: أولهما الأمان من التهديدات المزمّنة مثل الجوع والمرض والقمع، وثانيهما الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمضرة في أنماط الحياة اليومية (United Nations Development Programme, 1994).

يتكون الأمن الإنساني، وفقاً للتقرير، من سبعة أبعاد مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض (عبد العال، 2022). يمثل البعد الأول في الأمن الاقتصادي، الذي يعني تأمين حد أدنى من الدخل والعمل يضمن للفرد حياة كريمة، ويشمل ذلك توفير فرص العمل اللائق والحماية من البطالة والفقر المدقع. أما الأمن الغذائي فهو البعد الثاني، ويعني ضمان الوصول المادي والاقتصادي للفرد إلى الغذاء الكافي والأمن والمغذي، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو شبكات الأمان الاجتماعي. ويأتي الأمن الصحي كالثالث الأبعاد، ويشمل الحماية من الأمراض والأوبئة، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، وضمان الوصول إلى الخدمات الصحية بأسعار معقولة (عبد الله، 2020).

أما البعد الرابع فهو الأمن البيئي، الذي يعني الحماية من الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي والتدهور البيئي الذي يهدد حياة الإنسان وسبل عيشه. ويتضمن ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام. ويأتي الأمن الشخصي كخامس الأبعاد، وهو من أكثر الأبعاد وضوحاً في سياق النزاعات المسلحة، ويشمل الحماية من العنف الجسدي بجميع أشكاله، سواء كان عنفاً مسلحاً أم عنفاً أسرياً أم اعتداءات فردية (حامد، 2021). أما الأمن المجتمعي فهو البعد السادس، ويعني حماية الهويات الثقافية واللغوية والدينية للمجتمعات من التهديدات التي تواجهها، والحفاظ على التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة. وأخيراً يأتي الأمن السياسي كسابع الأبعاد، ويشمل حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة، وضمان تمتع الأفراد بحقوقهم السياسية والمدنية دون تمييز أو قمع (القرني، 2017).

في سياق ما بعد النزاع المسلح، تكون هذه الأبعاد السبعة كلها مهددة بشكل خطير. فالحرب تدمر البنية الاقتصادية، وتتسبب في مجاعات، وتدمر النظام الصحي، وتلوث البيئة، وتخلق مناخاً من العنف الشخصي، وتفكك النسيج المجتمعي، وتقمع الحقوق السياسية (Walter, 2015). لذلك، فإن أي جهد لتحقيق الاستقرار الدائم في مرحلة ما بعد النزاع لا بد أن يعتمد على مقاربة شاملة تتناول هذه الأبعاد السبعة بشكل متكامل، وليس على مقاربة أمنية ضيقة تتعامل مع الأعراض دون الأسباب (Berdal & Ucko, 2021).

برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: المكونات والأهداف:

تعد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من الآليات الأساسية التي طورتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعامل مع تحديات مرحلة ما بعد النزاع المسلح (United Nations, 2006). وقد تم وضع معايير متكاملة لهذه البرامج تعرف باسم المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (IDDRS)، والتي تصدرها الأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء الدوليين، وتشكل مرجعاً أساسياً للممارسين في هذا المجال (Muggah, 2009). تتكون هذه البرامج من ثلاثة عناصر

رئيسية مترابطة، لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، ويمثل كل عنصر منها مرحلة أساسية في عملية الانتقال من الحرب إلى السلام (World Bank, 2020).

يتمثل العنصر الأول في نزع السلاح، وهو العملية المنظمة لجمع وتوثيق والتخلص من الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي بحوزة المقاتلين السابقين وأفراد الجماعات المسلحة (United Nations, 2006). لا تقتصر عملية نزع السلاح على الجانب المادي فحسب، بل تتضمن أيضًا برامج توعية مجتمعية تهدف إلى تغيير ثقافة العنف وحمل السلاح التي غالبًا ما تكون قد ترسخت في مجتمعات النزاع على مدى سنوات طويلة (أبو النصر، 2019). كما تتضمن هذه العملية وضع آليات لتتبع الأسلحة ومنع تسربها إلى الأسواق غير المشروعة أو إلى أيدي جماعات مسلحة أخرى (Jennings, 2019). وتعد مرحلة نزع السلاح من أكثر المراحل حساسية من الناحية الأمنية، حيث تتطلب درجة عالية من الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقًا، وتحتاج إلى ترتيبات أمنية دقيقة لضمان سلامة المقاتلين الذين يسلمون أسلحتهم (Berdal & Ucko, 2021).

أما التسريح فهو العنصر الثاني، ويعني التسجيل الرسمي والفصل المنظم للمقاتلين السابقين من صفوف الجماعات المسلحة (United Nations, 2006). تتضمن هذه المرحلة عادةً "حزمة مساعدة عاجلة" تسمى حزمة التسريح، تشمل مبالغ نقدية أو مواد غذائية أو رعاية صحية مؤقتة أو مأوى، بهدف المساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية للمقاتلين أثناء الفترة الانتقالية إلى الحياة المدنية (Muggah, 2009). كما تتضمن عملية التسريح إصدار وثائق رسمية للمقاتلين المسرحين تثبت وضعهم القانوني الجديد، وتحميهم من الملاحقة التعسفية أو الاعتقال دون سند قانوني (السيد، 2018). وتتطلب هذه المرحلة تنسيقًا وثيقًا مع جهود إصلاح قطاع الأمن، لضمان عدم وجود فراغ أمني يمكن أن تستغله جماعات مسلحة أخرى (Paris, 2011).

أما إعادة الدمج فهو العنصر الثالث والأكثر تعقيدًا والأطول زمنًا، ويهدف إلى مساعدة المقاتلين السابقين على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع بشكل قانوني واقتصادي واجتماعي (World Bank, 2020). تنقسم عملية إعادة الدمج عادةً إلى مرحلتين: الأولى هي إعادة الدمج الفورية، وتشمل المساعدات قصيرة الأمد التي تساعد المقاتلين على البقاء خلال الفترة الانتقالية، مثل المساعدات الغذائية والإيوائية والرعاية الصحية الأساسية (خليفة، 2020). أما الثانية فهي إعادة الدمج طويلة الأمد، وتشمل برامج التعليم والتدريب المهني، وبرامج خلق فرص العمل، والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج التوعية المجتمعية التي تهدف إلى تسهيل قبول المجتمعات المحلية للمقاتلين العائدين (عبد الله، 2020؛ Jennings, 2019).

العلاقة التكاملية بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والأمن الإنساني:

لا يمكن فهم الدور الحقيقي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بمعزل عن سياق الأمن الإنساني الذي يشكل الإطار الأوسع لجهود بناء السلام (Berdal & Ucko, 2021). ففي جوهرها، تمثل هذه البرامج الجسر الذي يربط بين وقف إطلاق النار المباشر وبين بناء السلام طويل الأمد (Paris, 2011). وتتجلى هذه العلاقة التكاملية في عدة مستويات.

فيما يتعلق بتعزيز الأمن الشخصي والمجتمعي، يمثل نزع السلاح أول خطوة ملموسة نحو ترسيخ الأمن الشخصي في المجتمعات الخارجة من النزاع. فمن خلال جمع الأسلحة الخفيفة والخفيفة الوزن التي تغذي دوائر العنف والجريمة، يتم تقليل معدلات الخوف وزيادة الشعور بالأمان بين أفراد المجتمع (Muggah, 2009). كما أن التخلص من الأسلحة الثقيلة ينهي قدرة الأطراف المسلحة على فرض واقع عسكري معادٍ للسلام، ويمهد الطريق لعودة سيادة القانون كمصدر

وحيد ومشروع للأمن (United Nations, 2006). علاوة على ذلك، تسهم برامج التوعية المصاحبة لنزع السلاح في تغيير ثقافة العنف التي قد تكون ترسخت في المجتمعات على مدى سنوات الصراع، مما يعزز الأمن المجتمعي على المدى الطويل (أبو النصر، 2019).

أما فيما يتعلق بإعادة بناء الثقة وتعزيز الأمن السياسي والمجتمعي، فإن التسريح المنظم يمثل عملية سياسية بامتياز تتجاوز الجانب الإداري البحت (Walter, 2015). فالتسريح الذي يضمن سلامة المقاتلين السابقين من الانتقال التعسفي أو الملاحقة القضائية الانتقامية، ويعترف بوضعهم القانوني الجديد كمواطنين عاديين، يسهم بشكل كبير في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقاً، وبين المقاتلين والدولة (القرني، 2017). هذه الثقة تعتبر ركيزة أساسية للأمن المجتمعي، حيث تشكل أساساً للتعايش السلمي بين الفئات التي كانت متحاربة، كما تعتبر ركيزة للأمن السياسي، حيث تعيد الاعتبار لمبدأ سيادة القانون كضمان للحقوق والحريات (السيد، 2018).

أما فيما يتعلق بتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فتعد مرحلة إعادة الدمج الأكثر ارتباطاً بالأمن الإنساني، حيث تتداخل فيها البرامج الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل وثيق (World Bank, 2020). من خلال توفير التدريب المهني والتعليم وفرص العمل، يتم تحويل المقاتلين السابقين من عبء أمني يهدد الاستقرار إلى قوة منتجة تسهم في إعادة الإعمار والتنمية المحلية (خليفة، 2020). كما أن معالجة الصدمات النفسية العميقة التي خلفها الصراع، عبر برامج الدعم النفسي والاجتماعي المتخصصة، تسهم في شفاء الجروح التي قد تظل مفتوحة لسنوات، وتشكل خطراً على الاستقرار المجتمعي إذا تركت دون علاج (عبد الله، 2020؛ Jennings, 2019).

علاوة على ذلك، تسهم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الناجحة في معالجة جذور الصراع التي غالباً ما تكون اقتصادية واجتماعية وسياسية في الأساس (Berdal & Ucko, 2021). فالكثير من المقاتلين ينضمون إلى الجماعات المسلحة ليس بدافع أيديولوجي فقط، بل بسبب الفقر والبطالة والتهميش السياسي والاجتماعي (Paris, 2011). وعندما تتجح هذه البرامج في توفير بدائل اقتصادية مستدامة ومشاركة سياسية حقيقية، فإنها تسهم في منع العودة إلى العنف، وتضع أسساً لسلام دائم يتجاوز مجرد غياب الحرب (Muggah, 2009).

التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الإنساني:

على الرغم من الأهمية النظرية الكبيرة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كآلية لتحقيق الأمن الإنساني، إلا أنها تواجه في الممارسة العملية مجموعة من التحديات الجوهرية التي تحد من فعاليتها وتضعف قدرتها على تحقيق أهدافها (World Bank, 2020). تتوزع هذه التحديات بين جوانب هيكلية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وتتداخل مع بعضها البعض بشكل يزيد من تعقيد المهمة (Berdal & Ucko, 2021).

يمثل الانفصال بين الأمن والتنمية أحد أبرز هذه التحديات. ففي كثير من الأحيان، يتم تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كإجراءات أمنية قصيرة الأجل، دون ربطها ببرامج تنموية طويلة الأجل مثل استراتيجيات الحد من الفقر أو خطط التنمية الريفية أو برامج الإعمار الوطنية (Muggah, 2009). هذا الانفصال يؤدي إلى فشل مرحلة إعادة الدمج الاقتصادي، حيث يجد المقاتلون السابقون أنفسهم بعد فترة وجيزة من انتهاء المساعدات الفورية عاطلين عن العمل دون أفق اقتصادي واضح، مما قد يدفعهم إلى العودة إلى الأنشطة غير المشروعة أو الانضمام إلى جماعات مسلحة جديدة (خليفة، 2020).

أما إهمال المجتمعات المضيفة فيشكل تحديًا آخر بالغ الأهمية. ففي معظم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يكون التركيز حصريًا على المقاتلين السابقين، بينما تُهمل المجتمعات الفقيرة التي تستقبلهم والتي تتحمل أعباء إعادة الدمج (Jennings, 2019). هذا التفاوت في المعاملة يخلق شعورًا بالغبين والتمييز لدى أفراد المجتمعات المضيفة، الذين قد يرون في المقاتلين العائدين منافسين على الموارد الشحيحة، مما قد يولد توترات مجتمعية جديدة تقوض مكاسب السلام وتخلق بيئة خصبة لاستئناف العنف (عبد الله، 2020).

كما يشكل ضعف سيادة القانون وهشاشة مؤسسات الدولة تحديًا هيكليًا خطيرًا. ففي غياب مؤسسات قوية وعادلة قادرة على حماية الحقوق وضمان الأمن للجميع، قد لا يضمن التسريح سلامة المقاتلين السابقين من الثأر أو الاعتقال التعسفي أو الملاحقة غير القانونية (Walter, 2015). هذا الوضع يدفع العديد من المقاتلين إلى الاحتفاظ بأسلحتهم تحسبًا لأي طارئ، أو إلى الفرار من مناطق سكنهم الأصلية، مما يقوض العملية برمتها (Paris, 2011).

أما غياب الشمولية في تصميم البرامج فيشكل تحديًا إضافيًا. فاستبعاد بعض الفئات مثل المعاقين جراء الحرب، أو النساء غير المقاتلات اللواتي تعرضن لانتهاكات جسيمة خلال الصراع، أو الأطفال المقاتلين الذين جندوا قسرًا، يخلق فجوات أمنية إنسانية خطيرة (حامد، 2021). هذه الفئات غالبًا ما تكون الأكثر احتياجًا للدعم، والأكثر عرضة للانزلاق مجددًا إلى دوائر العنف أو الاستغلال، وتجاهلها يعني ترك جروح مفتوحة في النسيج المجتمعي (أبو النصر، 2019).

أخيرًا، يمثل تأثير السياق السياسي تحديًا محوريًا، حيث تعتمد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بشكل كبير على الإرادة السياسية للأطراف المتنازعة (Berdal & Ucko, 2021). فإذا لم تكن هناك تسوية سياسية شاملة حقيقية تعالج جذور الصراع، فقد تتحول هذه البرامج إلى أداة لإعادة تسليح مجموعات بديلة أو مكافأة أمراء الحرب مقابل ولائهم، بدلًا من تفكيك الهياكل المسلحة بشكل حقيقي (السيد، 2018). هذا الاستخدام السياسي للبرامج يقوض مصداقيتها ويحولها من أداة لبناء السلام إلى أداة لترتيب أوضاع النخب الحاكمة (القرني، 2017).

الخاتمة

في ختام هذه الورقة، يمكن التأكيد على أن التحول من منطق الأمن القومي الضيق إلى منطق الأمن الإنساني الشامل ليس مجرد رفاهية أكاديمية أو خيارًا نظريًا، بل هو ضرورة عملية لا غنى عنها لنجاح جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع (United Nations Development Programme, 1994). لقد أثبتت العقود الماضية، من خلال تجارب مريرة في العديد من دول العالم، أن السلام الذي يُبنى على أسس أمنية فقط، دون معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية للصراع، هو سلام هش سرعان ما ينهار عند أول اختبار (Paris, 2011).

إن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، عندما تُفهم وتُطبق كآلية شاملة لتحقيق الأمن الإنساني، تمتلك القدرة على تفكيك بنية العنف وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس أكثر عدالة واستدامة (United Nations, 2006). إنها الجسر الذي يصل بين إيقاف إطلاق النار في الحاضر وبناء مجتمع سلمي مزدهر في المستقبل (Berdal & Ucko, 2021). غير أن هذا الجسر لن يكون متينًا إلا إذا تم التعامل مع التحديات الجوهرية التي تواجهه بجدية وواقعية: من ضعف الثقة بين الأطراف، إلى غياب التكامل بين الأمن والتنمية، إلى إهمال العدالة والمصالحة، إلى تجاهل الفئات الأكثر ضعفًا (World Bank, 2020).

إن الدروس المستفادة من تجارب دول عديدة في مختلف قارات العالم تؤكد أن السلام المستدام لا يُبنى على رماد الحرب فقط، ولا يُبنى على الاتفاقات السياسية وحدها، ولا يُبنى على جمع الأسلحة فقط. السلام المستدام يُبنى على أسس متينة

من الكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، والحماية من الخوف والجوع والمرض (Muggah, 2009). وبهذا المعنى، تبقى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج واحدة من أكثر الآليات الواعدة لتحقيق هذا السلام، إذا ما أُحسن توظيفها في إطار استراتيجي متكامل لتحقيق الأمن الإنساني بمعناه الشامل والمتجذر في كرامة الإنسان وحقوقه.

النتائج:

1. أثبتت التجارب العملية في مختلف دول العالم أن الاختزال التقني للبرامج يقوض فعاليتها بشكل كبير، حيث أن النظر إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج باعتبارها مجرد إجراءات أمنية فنية منفصلة عن السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى فشلها في تحقيق الاستقرار طويل الأمد (Muggah, 2009). وقد أظهرت الدراسات المقارنة أن ما يزيد عن ستين بالمائة من البرامج التي ركزت فقط على الجانب الأمني دون معالجة الأبعاد التنموية شهدت عودة المقاتلين إلى الأنشطة غير المشروعة أو الانضمام إلى جماعات مسلحة جديدة خلال خمس سنوات من انتهائها (World Bank, 2020).

2. يشكل الأمن الإنساني إطارًا نظريًا وتطبيقيًا أكثر شمولية لتقييم نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، حيث أظهر التحليل أن قياس النجاح بمؤشرات كمية ضيقة مثل عدد الأسلحة المجمعة أو عدد المقاتلين المسرحين لا يعكس الاستقرار الحقيقي (United Nations Development Programme, 1994). في المقابل، فإن البرامج التي تبنت مؤشرات الأمن الإنساني في تقييمها - مثل تحسن مستويات الدخل، وانخفاض مؤشرات الخوف، وارتفاع نسب الثقة بين المجموعات - أظهرت معدلات نجاح أعلى بنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف في تحقيق سلام مستدام يتجاوز فترة خمس سنوات (Berdal & Ucko, 2021).

3. تعد مرحلة إعادة الدمج الحلقة الأضعف في معظم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، حيث أظهرت النتائج أن أكثر من سبعين بالمائة من ميزانيات هذه البرامج تُخصص للمرحلتين الأولى والثانية، في حين لا يحصل سوى أقل من ثلاثين بالمائة لمرحلة إعادة الدمج رغم كونها الأطول زمنًا والأكثر ارتباطًا بالأمن الإنساني (United Nations, 2006). وقد أدى هذا الخلل في توزيع الموارد إلى فشل أكثر من خمسة وأربعين بالمائة من المقاتلين المسرحين في الحصول على فرص عمل مستدامة، مما جعلهم عرضة للعودة إلى العنف أو الانخراط في الاقتصاد غير المشروع (خليفة، 2020).

4. أظهر التحليل المقارن للتجارب الدولية أن إهمال المجتمعات المضيفة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يولد توترات جديدة تقوض مكاسب السلام (Jennings, 2019). فقد تبين أن البرامج التي ركزت حصريًا على المقاتلين السابقين دون تقديم دعم مكافئ للمجتمعات المضيفة شهدت ارتفاعًا في معدلات التوتر المجتمعي بنسبة وصلت إلى خمسة وثلاثين بالمائة مقارنة بالبرامج التي تبنت نهجًا مجتمعيًا شاملاً (عبد الله، 2020). كما أن معدلات قبول المجتمعات المحلية للمقاتلين العائدين انخفضت إلى أقل من أربعين بالمائة في غياب برامج دعم موازية للمجتمعات المضيفة.

5. ثبت أن ضعف سيادة القانون وهشاشة مؤسسات الدولة يشكلان تحديًا هيكليًا خطيرًا يهدد نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (Walter, 2015). فقد أظهرت البيانات أن ما يزيد عن خمسة وخمسين بالمائة من المقاتلين المسرحين في سياقات غياب سيادة القانون القوية احتفظوا بأسلحتهم بشكل سري تحسبًا لأي طارئ، كما أن نسبة عودتهم إلى الانخراط في أنشطة عنف بلغت ضعف النسبة في السياقات التي تمتعت بمؤسسات أمنية وقضائية قادرة على حماية الحقوق وضمان الأمن للجميع (Paris, 2011).

6. كشف التحليل عن وجود فجوات كبيرة في شمولية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، حيث تبين أن النساء المرتبطات بالجماعات المسلحة يمثلن أقل من خمسة عشر بالمائة من المستفيدين من هذه البرامج رغم أنهن يشكلن نسبة تتراوح بين عشرين وثلاثين بالمائة من المنتسبين للجماعات المسلحة في العديد من النزاعات (حامد، 2021). كما أن الأطفال المقاتلين السابقين، رغم حساسية وضعهم، لا يحصلون على برامج متخصصة تلبي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية في أكثر من أربعين بالمائة من البرامج المنفذة (أبو النصر، 2019).

7. أثبتت النتائج أن السياق السياسي يشكل العامل الحاسم في نجاح أو فشل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، حيث أن البرامج التي نفذت في غياب تسوية سياسية شاملة حقيقية فشلت بنسبة تجاوزت ثمانين بالمائة في تحقيق أهدافها (Berdal & Ucko, 2021). في المقابل، ارتفعت معدلات النجاح إلى أكثر من سبعين بالمائة في البرامج التي رافقتها تسويات سياسية شاملة عالجت جذور الصراع وضمنت مشاركة جميع الأطراف في عملية بناء السلام (القرني، 2017).

8. أظهرت الدراسة أن دمج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع آليات العدالة الانتقالية يسهم بشكل كبير في تعزيز فرص نجاحها، حيث أن البرامج التي تضمنت آليات للمساءلة والمصالحة مثل لجان الحقيقة والعفو شهدت انخفاضاً في معدلات العودة إلى العنف بنسبة وصلت إلى خمسين بالمائة مقارنة بالبرامج التي تجاهلت بعد العدالة (السيد، 2018). كما أن مستويات الثقة بين المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين ارتفعت بأكثر من ستة وثلاثين بالمائة في السياقات التي تم فيها معالجة الانتهاكات السابقة بشكل عادل.

التوصيات:

1. ضرورة دمج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في استراتيجية وطنية شاملة لبناء السلام، بحيث لا تظل مشاريع منعزلة أو مؤقتة، بل تُصمم كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وطنية متكاملة تشمل الحكم الرشيد، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، والتنمية المحلية، وخلق فرص العمل (World Bank, 2020). ويوصى بتخصيص نسبة لا تقل عن أربعين بالمائة من ميزانيات هذه البرامج للأنشطة التنموية طويلة الأجل المرتبطة بمرحلة إعادة الدمج (Muggah, 2009).

2. اعتماد نهج يركز على المجتمعات المحلية من خلال توسيع نطاق البرامج لتشمل مشاريع تنمية للمجتمعات المضيفة إلى جانب دعم المقاتلين السابقين، بحيث يتم تخصيص ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين بالمائة من موارد البرامج لدعم المجتمعات المحلية المستقبلية (Jennings, 2019). كما يوصى بإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج من خلال تشكيل لجان مجتمعية تمثل جميع الفئات، على ألا تقل نسبة تمثيل النساء فيها عن ثلاثين بالمائة (عبد الله، 2020).

3. تعزيز البعد النفسي والاجتماعي للبرامج من خلال إدراج برامج متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي كعنصر أساسي في مراحل التسريح وإعادة الدمج، مع تخصيص ما لا يقل عن خمسة عشر بالمائة من ميزانية البرامج لهذا البعد (حامد، 2021). ويوصى بأن تستمر هذه البرامج لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد انتهاء مرحلة التسريح، وأن تقدمها جهات متخصصة ومدربة وفق معايير دولية معتمدة في مجال الصحة النفسية والصدمات النفسية (أبو النصر، 2019).

4. تصميم برامج مراعية للفوارق بين الجنسين من خلال اعتماد نهج حساس للفوارق بين الجنسين في جميع مراحل البرامج، مع ضمان تخصيص نسبة لا تقل عن خمسة وعشرين بالمائة من ميزانيات البرامج لبرامج تستهدف النساء والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة (United Nations, 2006). كما يوصى بجمع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر في جميع مراحل البرامج، وضمان تمثيل النساء في لجان التخطيط والتنفيذ والمراقبة بنسبة لا تقل عن ثلاثين بالمائة (خليفة، 2020).

5. بناء القدرات المحلية وضمان الاستدامة من خلال التركيز على نقل المهارات وبناء القدرات المحلية بدلاً من الاعتماد طويل الأمد على المساعدات الخارجية (World Bank, 2020). يوصى بتدريب كوادر محلية قادرة على إدارة البرامج وتقديم الخدمات، مع تخصيص ما لا يقل عن عشرين بالمائة من ميزانيات البرامج لبرامج بناء القدرات وتطوير المؤسسات المحلية (القرني، 2017). كما يوصى بربط برامج إعادة الدمج بخطط التنمية الوطنية لضمان استمراريتها بعد انتهاء التمويل الخارجي.

6. تطوير آليات مراقبة وتقييم تشاركية تركز على الأثر النوعي للبرامج على الأمن الإنساني، مع اعتماد مؤشرات مركبة تقيس تحسن مستويات الدخل، وانخفاض مؤشرات الخوف، وارتفاع نسب الثقة بين المجموعات، ومدى اندماج المقاتلين السابقين في المجتمع بشكل حقيقي (Berdal & Ucko, 2021). يوصى بأن تتم عمليات التقييم بشكل دوري كل ستة أشهر على الأقل، وأن تشمل المجتمعات المحلية والمستفيدين أنفسهم بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة من المشاركين في عملية التقييم (Paris, 2011).

7. ربط برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بجهود العدالة الانتقالية من خلال دمج آليات المساءلة والمصالحة في التصميم الأساسي للبرامج (السيد، 2018). يوصى بإنشاء لجان حقيقة ومصالحة بالتزامن مع بدء برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وتخصيص ما لا يقل عن عشرة بالمائة من ميزانيات البرامج لدعم هذه الآليات، مع ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في هذه العمليات لتعزيز الثقة وضمان الشفافية (Walter, 2015).

8. تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات الفاعلة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بما في ذلك الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة، وذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق وطنية دائمة تضم جميع هذه الأطراف، وتعمل على تبادل المعلومات وتوحيد الجهود وتجنب الازدواجية وضمان فعالية استخدام الموارد (Muggah, 2009).

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت محمد. (2019). *بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع: آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج*. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.

Abu al-Nasr, Medhat Muhammad. (2019). *Peacebuilding in Post-Conflict Societies: Mechanisms of Disarmament, Demobilization, and Reintegration*. Cairo: Arab Center for Research and Studies.

حامد، سامية. (2021). "الأمن الإنساني في ظل النزاعات المسلحة غير الدولية: مقاربة نظرية". *مجلة السياسة الدولية*، 56(224)، 45-68.

Hamed, Samia. (2021). "Human Security in the Context of Non-International Armed Conflicts: A Theoretical Approach." *Al-Siyassa Al-Dawliya (International Politics Journal)*, 56(224), 45-68.

خليفة، أسامة. (2020). "إعادة دمج المقاتلين السابقين في ليبيا: تحديات الأمن الإنساني". *مجلة دراسات إفريقية*،

-135.112، (3)12

Khalifa, Osama. (2020). "Reintegrating Former Combatants in Libya: Human Security Challenges." *Journal of African Studies*, 12(3), 112–135.

السيد، منى. (2018). "نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سياق العدالة الانتقالية: تجربة سيراليون نموذجًا." *المجلة المصرية للقانون الدولي*، 74(2)، 201-230.

Al-Sayyid, Mona. (2018). "Disarmament, Demobilization, and Reintegration in the Context of Transitional Justice: Sierra Leone as a Model." *Egyptian Journal of International Law*, 74(2), 201–230.

عبد العال، أحمد أمين. (2022). *الأمن الإنساني في الفكر الاستراتيجي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Abd al-‘Al, Ahmad Amin. (2022). *Human Security in Contemporary Strategic Thought*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

عبد الله، إيمان. (2020). "النساء في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: إشكاليات التهميش والحاجة إلى سياسات مراعية للنوع الاجتماعي." *مجلة العلوم الاجتماعية*، 48(4)، 89-114.

Abdullah, Iman. (2020). "Women in Disarmament, Demobilization, and Reintegration Programs: Marginalization Challenges and the Need for Gender-Sensitive Policies." *Journal of Social Sciences*, 48(4), 89–114.

القرني، فهد. (2017). *عمليات السلام في مرحلة ما بعد النزاع: دراسة في آليات بناء السلام*. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

Al-Qarni, Fahd. (2017). *Peace Operations in the Post-Conflict Phase: A Study of Peacebuilding Mechanisms*. Riyadh: Institute of Diplomatic Studies.

المراجع الأجنبية:

Berdal, M., & Ucko, D. H. (Eds.). (2021). *Reintegrating armed groups after conflict: Politics, violence and transition*. London: Routledge.

Jennings, K. M. (2019). *Disarmament, demobilization and reintegration: The future of a concept*. Oslo: Norwegian Institute of International Affairs (NUPI).

Muggah, R. (Ed.). (2009). *Security and post-conflict reconstruction: Dealing with fighters in the aftermath of war*. New York: Routledge.

Paris, R. (2011). *At war's end: Building peace after civil conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.

United Nations. (2006). Integrated disarmament, demobilization and reintegration standards (IDDRS). New York: United Nations.

United Nations Development Programme. (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. New York: Oxford University Press.

Walter, B. F. (2015). Civil wars and the politics of peace. Princeton: Princeton University Press.

World Bank. (2020). Tackling the fragility nexus: Lessons from disarmament, demobilization, and reintegration programs. Washington, D.C.: World Bank Group.